

الباخرة المحتجزة في جنوب إفريقيا: المجمع الشريف للفوسفاط يدين تدخلا سياسيا سافرا

الدار البيضاء، 13 يوليوز 2017.

يعتبر المجمع الشريف للفوسفاط قرار محكمة جنوب إفريقيا القاضي بالبث في مضمون قضية حجز شحنة فوسفاط فوسبوكراع، قرارا سياسيا محضا، حيث خولت المحكمة المعنية لنفسها حق الاختصاص في قضية دولية في تعارض صارخ مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي. إن هذا القرار يعد تدخلا سياسيا سافرا في مسار مسلسل دولي يرقاه مجلس الأمن، ويشكل تجاوزا لمفهوم السلطة القضائية. لذلك فإن المجمع الشريف للفوسفاط يطعن في شرعية وأهلية هذه المحكمة للخوض في موضوع يتجاوز اختصاصاتها. وينبه المجتمع الدولي إلى التهديد الذي يشكله هذا التجاوز على حرية وأمن التجارة الدولية.

وللتعبير عن استنكاره لهذه المحاكمة واصطفاف المحكمة، تحت غطاء القانون، وراء أطروحات الكيان الوهمي، وضع المجمع اليوم بتاريخ 13 يوليوز 2017، رسالة شجب في الموضوع بسجل المحكمة.

كما يعلن المجمع الشريف للفوسفاط أنه سيظل متشبثا بالدفاع عن حقوقه، وعلى ملكيته الشرعية للشحنة بما يتماشى مع القانون والمواثيق الدولية، وذلك دون الخوض في مناهات سياسية مفتعلة، ترمي إلى تقويض مسار مفاوضات دولية.

وللتذكير فإنه في فاتح ماي 2017، وبناء على طلب مرفوع من طرف "البوليساريو"، أصدر قاض من جنوب إفريقيا أمرا بالحجز التحفظي على شحنة من الفوسفاط قادمة من فوسبوكراع نتج عنه تجميد السفينة بميناء "بور إليزابيت". وارتكز هذا القرار التمهيدي على مزاعم سياسية محضة.

وفي 15 يونيو 2017، أقرت المحكمة بالإحالة على البث في الموضوع رغم اعترافها الصريح بالطابع الدولي للقضية، مخولة بذلك لنفسها حق الاختصاص القضائي في تعارض صارخ مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

إن هذا القرار التمهيدي يشكل تدخلا خطيرا في المسلسل السياسي الجاري برعاية مجلس الأمن الدولي، علما أن محكمة من دولة بنما أقرت بضعة أيام من قبل (بتاريخ 5 يونيو) ردا على شكاية مماثلة في نفس الموضوع من طرف "البوليساريو" بعدم الاختصاص للحكم في الموضوع، مع التأكيد على الطابع السياسي للشكاية من جهة، وعدم قدرة المشتكي على إثبات ملكيته لشحنة الباخرة من جهة أخرى.



إن محكمة جنوب إفريقيا بتكييفها المنحاز والمنافي للقانون، وتجاوزها للقرارات الأخيرة لمجلس الأمن الدولي الداعية لكل أطراف الخلاف للتفاوض اللامشروط، تكون قد اصطفت وراء الكيان المزعوم، وأثبتت عداها للوحدة الترابية للمغرب.

إن قرار المحكمة يعد ضرباً لمبدأ الحصانة القضائية للدول، الذي يكرسه القانون الدولي اعتباراً للمساواة بين الدول، ويحول دون خضوع دولة للمنظومة القضائية لدولة أخرى، علماً أن شركة فوسبوكراغ تنتج وتسوق الفوسفات من منجم بوكراغ وفقاً للقانون المغربي وطبقاً للقانون الدولي.

إن المجمع الشريف للفوسفات لوائح من شرعية قضيته ويرفض رفضاً باتاً أن يتم التداول في قضية الوحدة الترابية أمام محاكم أجنبية.

وبناء على هذه الاعتبارات، فإن المجمع الشريف للفوسفات يستنكر قرار المحكمة السياسي ويطعن في شرعية محكمة جنوب إفريقيا للبت في مضمون قضية يتداول بشأنها في إطار الأمم المتحدة، كما يعتبر حجز شحنة الفوسفات بمثابة "قرصنة سياسية" تحت غطاء قضائي مفتعل.

وللتعبير عن رفضه القاطع لهذه المحاكمة السياسية، فإن المجمع الشريف للفوسفات وضع رسالة في الموضوع بسجل المحكمة المعنية.

